

انتهاكات حزب البعث البائد للقانون الدولي / ١

انتهاك القانون الدولي يشير إلى أي فعل يتعارض مع القوانين والمبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول في المجتمع الدولي. يعتبر القانون الدولي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنص على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدول، وتحدد القواعد التي يجب احترامها في التعامل بين الدول وحل النزاعات. و يمكن أن يشمل انتهاك القانون الدولي أعمالاً مثل الاعتداء على سيادة دولة أخرى، واستخدام القوة العسكرية بشكل غير قانوني، والتعذيب، والإبادة الجماعية، والعدوان العسكري غير المبرر، وقتل المدنيين في حالات غير مشروعة، واحتلال الأراضي بطرق غير قانونية، وحظر العمل الإنساني، وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.

حيث تعتبر هذه الأفعال انتهاكات للقانون الدولي، الذي يشمل القوانين والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني والقوانين الدولية الأخرى. يتم التعامل مع هذه الانتهاكات عادةً من خلال آليات دولية مثل المحاكم الجنائية الدولية ومحاكم الجرائم الحرب ومحكمة العدل الدولية، وكذلك من خلال العقوبات الدولية والتدخل الإنساني بموجب مبدأ المسؤولية لحماية.

ومن المهم أن يلتزم الدول بالالتزامات القانونية الدولية وأن تتعاون مع المجتمع الدولي لمنع ومعاينة أي انتهاكات للقانون الدولي، حيث يسعى القانون الدولي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان والحد من التهديدات على المستوى الدولي

لقد تسبب انتهاك النظام البعثي البائد لقواعد القانون الدولي والمعاهدات الدولية باندلاع حروب إقليمية تسببت بكارث إنسانية ، و انتهاكات لحقوق الإنسان داخل العراق وخارجه، ومنها حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران التي استمرت ثماني سنوات من (١٩٨٠ _ ١٩٨٨) بعدوانية من النظام البعثي الحاكم في العراق ، فكانت من بين أهم الحروب الإقليمية التي حدثت فيها انتهاكات حقوق الإنسان ، والتي قد اعترف فيها رئيس النظام فيما بعد بأنه المسبب الفعلي لاندلاع هذه الحرب وأشار عدد من المسؤولين إلى تأكيد ذلك .

أن هذه الحرب العنيفة التي تسبب بها النظام البعثي البائد حرب إيران والعراق التي وقعت في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨ أسفرت عن آثار وخسائر كبيرة على العراق. هنا بعض النقاط الرئيسية لآثار الحرب على العراق :

١. الخسائر البشرية: تقدر الخسائر البشرية في الحرب بمئات الآلاف، حيث قُتل وجرح الكثير من الجنود والمدنيين العراقيين.

٢. الدمار البنية التحتية: تعرضت البنية التحتية في العراق لأضرار هائلة، بما في ذلك الطرق والجسور والمطارات والمستشفيات والمدارس والمنشآت الحكومية والمدنية الأخرى. هذا الدمار تسبب في إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

٣. الآثار البيئية: تسببت الحرب في تلوث البيئة في العديد من المناطق، بما في ذلك تلوث المياه والتربة والهواء. هذا التلوث يعرض الصحة العامة والحياة النباتية والحيوانية للخطر، وقد يستغرق وقتاً طويلاً لاستعادة البيئة المتضررة.

٤. الأثر الاقتصادي: أثرت الحرب بشكل كبير على الاقتصاد العراقي. تضمنت الآثار الاقتصادية فقدان الإنتاجية وتدمير البنية الاقتصادية والتجارية والزراعية، وتدهور العملة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

٥. الديون والاستدانة: استدان العراق بشكل كبير خلال الحرب لتمويل جهوده الحربية، وهذا أدى إلى تراكم ديون ضخمة للبلاد. تأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير بعد الحرب بسبب تحمل تكاليف هذه الديون ومحاولة إعادة بناء البلاد.

٦. الانقسامات الاجتماعية والسياسية: أثرت الحرب أيضاً على الانقسامات الاجتماعية والسياسية في العراق، حيث زادت التوترات الطائفية والعرقية والسياسية، مما أدى إلى استمرار الصراعات الداخلية في البلاد بعد انتهاء الحرب.

إن آثار حرب إيران والعراق على العراق كانت كارثية ومستمرة لعدة سنوات بعد الحرب. تأثرت البلاد بشكل كبير في مجالات الاقتصاد والبنية التحتية والبيئة والمجتمع والسياسة، واکانت هذه الآثار والخسائر مدمرة وتستغرق وقتاً طويلاً لإعادة البناء والتعافي. العراق ما زال يعاني من تبعات هذه الحرب حتى يومنا هذا، وتأثيرها الشامل لا يمكن إغفاله عند تقييم الوضع الحالي في البلاد.